وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الادارية
قسم ادارة الاعمال

المرحلة: الاولى
اسم المادة: مبادى الاقتصاد
تدريسي المادة: م.م كرارحيدر الجعيفري
المحاضرة: الثانية

عنوان المحاضرة
(الاحتكار و انواعه)

اولاً: تعريف الاحتكار:

1. التعريف العام للاحتكار:

هو حالة يُسيطر فيها كيان واحد على إنتاج أو توزيع سلعة أو خدمة، بحيث لا يوجد بديل منافس، مما يمنح هذا الكيان قوة السوق الكاملة لتحديد الأسعار.

2: كما عرف الاحتكار: هو أحد هياكل السوق الأساسية في علم الاقتصاد، ويعني وجود مُنتج أو بائع واحد يسيطر على عرض سلعة أو خدمة معينة، مما يجعله يملك سلطة تحديد الأسعار والتحكم في السوق دون وجود منافسة تذكر. في هذا الوضع، تصبح قدرة المستهلكين على التأثير في الأسعار أو الخيارات المتاحة لهم محدودة للغاية.

3.التعريف الاقتصادي للاحتكار :

هو الحالة التي يوجد فيها منتج واحد لسلعة معينة دون منافسة، ويواجه طلبًا من العديد من المستهلكين، مما يتيح للمنتج فرض أسعار أعلى من التكاليف الحقيقية للإنتاج.

4. التعريف القانوني للاحتكار:

هو وضع ينشأ عندما يمتلك كيان ما (شركة أو فرد) حصة سوقية كبيرة جدًا، بحيث يمكنه أن يؤثر على السوق بشكل غير عادل، وهو ما قد يجرّمه القانون في بعض الدول لمنع الممارسات غير التنافسية.

ثانياً: أنواع الاحتكار

هناك أنواع عديدة من الاحتكار، ومن أشهر أنواعه ما يأتي:

1.الاحتكار التام

يُعرَف الاحتكار التامّ (Pure Monopoly) أيضاً بالاحتكار الكامل، أو الخالص، أو المُطلَق؛ ويعني أن تمتلك شركة واحدة سلعة أو خدمة مهمّة دون وجود مُنافِسِين حقيقيِّين لها أبداً، ممّا يعني أنَّ المُستَهلِكِين لا خيارَ لهم سوى التعامل معها، وهذا يمنحها القدرة على تحديد الأسعار مهما كانت مرتفعة، ويندرج تحت هذا النوع براءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر، ممّا يمنح أصحابها سلطة كاملة لتحديد ثمن أعمالهم أو إمكانيَّة نسخها.

ومن أشهر الأمثلة على الاحتكار التامّ امتلاك شركة مايكروسوفت (Microsoft) لنظام التشغيل ويندوز (Windows)، وتمتُّعها بموردٍ نادر وحصريّ لها فقط، ووفقاً لإحصائيَّة تابعة لموقع (StatCounter) المُتخصِّص في تحليلات الويب، وتوفير معلومات حول حركة المرور في المواقع الإلكترونية، فقد سَيطَرَ نظام التشغيل ويندوز على 73.9% من سوق أنظمة التشغيل، وذلك حتى شهر أيار من عام 2024.

2.الاحتكار الطبيعي

يحدث الاحتكار الطبيعي (Natural Monopoly) عندما تُوفِّر شركة واحدة السِّلَع أو الخدمات للسوق بأكمله بتكلفة أقلّ من شركتَين مُتنافِسَتَين أو أكثر، لعدم قدرتها على دخول السوق لأسباب طبيعية، مثل عدم توفُّر رأس مال يُنافس الشركة المُحتَكِرة، أو لأنَّ الشركة المُحتكِرة تمتلك الموارد اللازمة للإنتاج، أو تقديم الخدمات.

ويتَّسِم الاحتكار الطبيعي بتكاليف إنتاج ثابتة وعالية تُشكِّل جزءاً كبيراً من إجماليّ التكاليف في عملية الإنتاج، أو تقديم الخدمات؛ فعلى سبيل المثال، تظلّ التكلفة الأساسية لبناء شركة اتِّصالات

نفسها بغضّ النظر عن عدد المُستَخدِمِين، وهذا يُعيق المُنافَسة في السوق، بل قد تكون معدومة تماماً؛ إذ يتطلَّب ذلك رأسَ مالٍ أوَّلِيّاً كبيراً قد لا يمتلكه المُنافِسون الجُدد.

ومن الأمثلة الأخرى على هذا النوع من الاحتكار وسائل التواصل الاجتماعي، ومُحرِّكات البحث، وأسواق التجارة الإلكترونية، مثل أمازون، ويُلاحَظ أنَّ جميعها يستهدف خدمات ضرورية يوميَّة للفئات العمرية كلِّها.

3.الاحتكار الحكومي

يُطلَق على الاحتكار الحكومي (Government Monopoly) أيضاً اسم الاحتكار العامّ (Public Monopoly)؛ ويعني أن تُزوِّد شركات مملوكة للحكومة المُستَهلِكِين بالخدمات الاستراتيجية والسِّلَع الأساسية، وتتحكَّم في جودتها وتسعيرها، وغالباً ما تكون مجّانية أو بأسعارٍ تفضيلية، مثل: النقل العامّ، وخدمات البنية التحتية، والرعاية الصحية، وإنتاج الكهرباء والطاقة، وتوزيع المياه، والهدف من هذا النوع التوفير العادل والشامل للسِّلَع والخدمات العامَّة للمُشتَرِكِين جميعهم.

بالإضافة إلى أنَّه يُمكن للحكومة منح احتكار لشركةٍ خاصَّة لتقديم إحدى تلك الخدمات، مقابل أن يبقى للحكومة الحقّ في المراقبة والتنظيم، ويُسمَّى هذا النوع الاحتكار القانونيّ (Legal Monopoly).

ثالثاً: تأثير الاحتكار في السوق

تُشجِّع الأرباح الكبيرة العائدة من مُنتَجٍ أو خدمةٍ ما العديد من الشركات على تطوير مُنتَجات جديدة ومُبتَكَرة مهما تطلَّب الاستثمار فيها تكاليف ثابتة أو رأسَ مالٍ كبيراً، إلّا أنّ الاحتكار يكون الهدف الأساسي منه هو الرِّبح، وليست المُنافَسة أو الابتكار؛ إذ تتحكّم الشركة المُحتَكِرة في كمّيات العرض والطَّلَب على المُنتَجات أو الخدمات في السوق، ويُمكنها رفع

الأسعار دون خوف من المُنافَسة، كما أنَّه على المدى البعيد يُمكنها التلاعب بجودة الخدمات، وتقديم مُنتَجات ذات جودة أقلّ دون تأثُّر الأرباح؛ لعدم وجود مُنافِسِين.

وتُؤثِّر الاحتكارات أيضاً في السوق الاقتصادية؛ من خلال مُفاقَمة **عدم المُساواة في أجور العُمّال**؛ لأنَّ بإمكان المُحتَكِر بسهولة دفع أجورٍ أقلَّ لمُوظَّفيه؛ فخيارات العمل المُتاحة أقلّ، ولا يُمكن لكثيرٍ من العُمّال التفاوض على أجورٍ أعلى بسبب انعدام المُنافَسة في سوق العمل، وقِلَّة خيارات العمل المُتاحة في السوق.

كما يُعيق الاحتكار النُّمُوّ الاقتصاديّ؛ من خلال خفض الكفاءة الإنتاجية، وتقليل فرص الاستثمار والابتكار، وهذا يؤدّي بدوره إلى ركود السوق، وحرمان المُستَهلِكِين من مُنتَجات أو خدمات جديدة أفضل.

ويحصر الاحتكار أيضاً خيارات المُستَهلِكِين؛ إذ إنّ وجود مُزوِّدٍ واحدٍ فقط للمُنتَج أو الخدمة لن يسمح للمُستَهلِكِين بالاختيار، وقد يكون هذا الأمر مُحبِطاً، وخاصَّةً عندما يكون السعر مرتفعاً، أو عند عدم توفُّر ما يريدونه إلّا في منطقةٍ مُحدَّدة.

رابعاً:ما هو مفهوم الاحتكار في الاقتصاد؟

الاحتكار هو سيطرة منشأة واحدة بشكل عام على الأسواق ولا يوجد لها منافس. تكون فيها حالة السوق عبارة عن شركة أو مؤسسة واحدة مسؤولة عن إنتاج خدمة أو توفير سلعة معينة إلى جميع المستهلكين دون غيرها.، في تلك الحالة، تهيمن الشركة بشكل قوي على السوق وحركة البيع والشراء وتتحكم بصورة كبيرة على الاسعار كما يحلو لها لأنها ببساطة ليس لها منافس يحد من نفوذها للأسف تسعى الكثير من الشركات إلى للوصول لهذه المرحلة لكي يكن لها السيطرة على المنتج وسعره لكي تُزيد من أرباحها.

مع وجود بعض الاستثناءات، لكن الأساس هو وجود طرف أو موفر واحد تقريبا لسلعة أو خدمة ويعتبر هذا جانب من جوانب الفكر الرأسمالي الجشع.

ويمكننا اختصار كل هذا بأن الاحتكار يعني:

1 غياب المنافسة وانعدامها.
2 السيطرة على الاسواق وبسط الهيمنة التي تحاول الحكومات مقاومتها.

خامساً:ما علاقة الرأسمالية بالاحتكار؟

الرأسمالية في حد ذاتها أحد أنظمة الاقتصاد تلجأ إليه الكثير من الحكومات والشعوب ولكن يتحول من ميزة إلى عيب إذا أصبح مصاحباً للاحتكار، الرأسمالية (Capitalism) تعني:

هو نظام اقتصادي عالمي ونمط إنتاج يقوم على مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية مما يساهم في تحقيق الأرباح الماليّة. ويشجع أصحاب الأموال على المخاطرة مقابل كسب الكثير من الأرباح.

سادساً:ما هي العوامل التي تساهم في انتشار الاحتكار؟

1 خلق حاجة أو سلعة معينة غير متوفرة في الاسواق
2 أن الاسواق لا يستوعب أكثر من منتج واحد
3 طبيعة السلعة وحجم الطلب عليها
4 ربما يرجع السبب أن وجود مشروع ما يحتاج إلى رأس مالي قوي ولا يمكن توفيره إلى من خلال شخص أو مؤسسة واحدة

سابعاً:ما هي أنواع الاحتكار؟

1.احتكار عن طريق الحكومة

حيث تقوم بتحديد الاسعار تبعًا لمعايير خاصة. فقد تقوم الدولة باحتكار شركات الكهرباء والمياه. وتقوم بهذا الدور في مرحلة ما للحفاظ على تقديم خدمات بأسعار مناسبة حتى لا تتضرر فئات

المجتمع المتوسطة وما دونها أو لتضمن كفاءة واستمرار الخدمات، كما يوجد احتكار خاص متى انفرد به شخص أو مجموعة محددة.

2.الاحتكار القانوني

يحدث عندما يكون قرار الاحتكار صادرًا بموجب قانون من الجهات الحكومية أو جهات المراقبة للأسواق لمنع المنافسة وذلك لأهداف متعددة مثل: الأمن

3.الاحتكار المحلي

إذا كانت شركة بعيدة عن باقي الشركات وتخدم منطقة جغرافية معينة لذا فأنها تحتكر العرض والطلب في هذا المكان

4.الاحتكار في القطاع الخاص

عندما تستحوذ شركة أو مؤسسة معينة على انتاج سلع أو خدمة

ثامناً:ما هي أسباب الاحتكار؟

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من أسباب الاحتكار:

1. أسباب اقتصادية
2. أسباب قانونية
3. اسباب متعمدة

تاسعاً: خصائص لسوق احتكار القلة

1 نقص التجانس
2 المنافسة
3 ليس هناك نمط فريد للتسعير

4 تكثيف الإعلانات

5 قلة عدد البائعين

6 عوائق دخول السوق مثال: الشركات المحتكرة قادرة بشكل كبير الحصول على أحدث وأفضل التقنيات التكنولوجية الممكنة ودمجها واستخدامها في إنتاج سلعة بينما لا تمتلك الشركات الأخرى اهذه الميزة والخبرة

7 الترابط بين الشركات

8 سلوك الجماعة

9 جمود الاسعار

عاشرً: ما هي عيوب نظام الاحتكار

1. تحد من المنافسة، مما يؤدي إلى عدم خفض الأسعار من ناحية المحتكر
2. الابتكار يميته نظام الاحتكار ويحد منه
3. الاحتكار يوفر للمحتكر الحق في عدم تقديم الجودة المطلوبة
4. يمكن التحكم في مستويات الإنتاج لجعل المنتجات شحيحة بشكل مصطنع
5. يساهم في تعظيم حجم ثروة المحتكر بشكل كبير وفي زمن قياسي
6. ضعف دور الجهات الرقابية والمساعدة في انتشار الفساد الإداري والرشاوي ضمانا لبقاء "المنتج الأوحد" مسيطرا على السوق

احاد عشر:آثار الاحتكار

1:ارتفاع الأسعار .

بسبب غياب المنافسة، يمكن للشركة فرض أسعار أعلى من التكاليف الحقيقية

2:انخفاض الجودة .

قد تهمل الشركات تحسين الجودة نظرًا لعدم وجود منافسين

3:انخفاض الكفاءة الاقتصادية .

.يؤدي الاحتكار إلى سوء تخصيص الموارد وعدم الابتكار بسبب قلة الدافع التنافسي

4:التأثير السلبي على المستهلكين .

.يقلل من الخيارات المتاحة ويرفع تكاليف المعيشة

<u>ثاني عشر :مكافحة الاحتكار:</u>

1:تشريعات مكافحة الاحتكار

تُسن قوانين لمراقبة ومنع الممارسات الاحتكارية، مثل قوانين مكافحة الكارتلات أو تقييد .عمليات الدمج والاستحواذ الكبيرة

2:تشجيع المنافسة

.عبر تسهيل دخول منافسين جدد إلى السوق

3:تنظيم الأسواق

خصوصًا في حالات الاحتكار الطبيعي لضمان عدالة الأسعار والجودة للمستهلكين

باختصار، يُعد الاحتكار من الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر سلبًا على الاقتصاد والمجتمع، لذا تسعى الدول لتنظيمه للحد من آثاره الضارة وتعزيز المنافسة العادلة.